

فعالية الشمول المالي في تعبئة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري

دراسة قياسية خلال الفترة 2019-2023

The effectiveness of financial inclusion in mobilizing liquidity in
The Algerian banking sectorأسماء كردوسي¹ ، مريم كردوسي²¹ جامعة 8 ماي 1945 - قالمة (الجزائر)، kerdouci.asma@univ-guelma.dz² جامعة 8 ماي 1945 - قالمة (الجزائر)، kerdouci.meriem@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/12/12

تاريخ الارسال: 2025/07/11

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مساهمة الشمول المالي في إمتصاص الأموال خارج الدائرة الرسمية والتي تعتبر فرص إستثمارية ضائعة على القطاع المصرفي وفعاليتها في تعبئتها داخله وتعزيز السيولة المصرفية عبر زيادة حجم الودائع، وقد تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي Spss^{v27}. لإجراء الدراسة القياسية على القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2023 من خلال قياس أثر مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في: عدد الوكالات المصرفية، عدد الحسابات المصرفية، عدد معاملات الدفع الإلكتروني، عدد الودائع المصرفية، عدد القروض الممنوحة، عدد الودائع المتأتية من التمويل الإسلامي على سيولة القطاع المصرفي الجزائري. وتوصلنا من خلال الدراسة إلى وجود أثر واضح دال معنويا لعدد الوكالات المصرفية، إجمالي الودائع المصرفية، وودائع التمويل الإسلامي في حين تبين وجود أثر غير دال معنويا لكل من عدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة وعدد معاملات الدفع الإلكتروني على سيولة القطاع المصرفي الجزائري، كما تم تسجيل وجود أثر عكسي غير دال إحصائيا للقروض على سيولة القطاع المصرفي الجزائري.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، السيولة المصرفية، الدفع الإلكتروني، الصيرفة الإسلامية، القطاع المصرفي الجزائري.

Abstract:

The study aims to highlight the contribution of financial inclusion to the absorption of funds outside the formal banking system to mobilize liquidity. The SPSS v27 statistical program was used to conduct a quantitative study of the Algerian banking sector during the period from 2019 to 2023, measuring the impact of six financial inclusion indicators proposed in the study model on sector liquidity. The study found a significant impact of the number of bank branches, the number of bank deposits, and the volume of Islamic finance deposits on the liquidity of the Algerian banking sector. The study also showed a positive, but statistically insignificant, effect of the number of bank accounts and the number of electronic payments on sector liquidity. The study also found a negative, but statistically insignificant, effect of the loans indicator on the liquidity of the Algerian banking sector.

Keywords: Financial inclusion; banking liquidity; electronic payments; Islamic banking; Algerian banking sector.

JEL Classification Cods: G21 ; G22 ; G29

المؤلف المرسل: كردوسي مريم، الإيميل: kerdouci.meriem@univ-guelma.dz

المقدمة:

تعد السيولة المصرفية إحدى المؤشرات الرئيسية التي تعكس أداء القطاع المصرفي والمالي لامتيازها بالتأثير المزدوج، فعند عدم إدارتها بشكل جيد وانخفاضها يمكن أن تصبح مصدر تهديد للاستقرار المصرفي والمالي على حد سواء. وعند ارتفاعها تصبح مثبط وعائق في تحقيق الأهداف التنموية من خلال تضييع الفرص الاستثمارية الكبرى.

وباعتبار الشمول المالي عامل تمكين مهم لتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي عن طريق تعزيز وصول الفئات المستبعدة مالياً إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية وبالتالي فهو يساهم في إدماج هذه الفئات داخل النظام المالي الرسمي.

والجزائر من الدول التي عانت من أزمات متعاقبة في ندرة السيولة المصرفية والتي كان لها تأثير واضح على إهتزاز ثقة الأفراد والمؤسسات في سلامة القطاع المصرفي الجزائري وأدى إلى عزوفهم عن التعامل عبر القنوات الرسمية واختيار الطرق البديلة التي ساهمت في تعميق جذور الاقتصاد غير الرسمي، لذا أولت السلطات الجزائرية أهمية بالغة لقضية تحقيق الشمول المالي وبذلت جهوداً حثيثة للرفع من مستوياته من أجل دعم التضمين الفعال للفئات المهمشة مالياً وتوسيع الدائرة المالية الرسمية.

إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية الشمول المالي في تعبئة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل المطروح إرتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الوكالات المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد معاملات الدفع الإلكتروني على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الودائع المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد القروض المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد ودائع التمويل الإسلامي على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.

أهداف الدراسة: ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ✓ إبراز مساهمة الشمول المالي في إمتصاص السيولة خارج القطاع المصرفي.
- ✓ الوقوف على الجهود السلطات الجزائرية في تعزيز الشمول المالي بالقطاع المصرفي.

✓ قياس تأثير مؤشرات الشمول المالي على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة من سنة 2019 إلى سنة 2023 لاحتوائها على تطورات وتغييرات مهمة في المجال المصرفي.

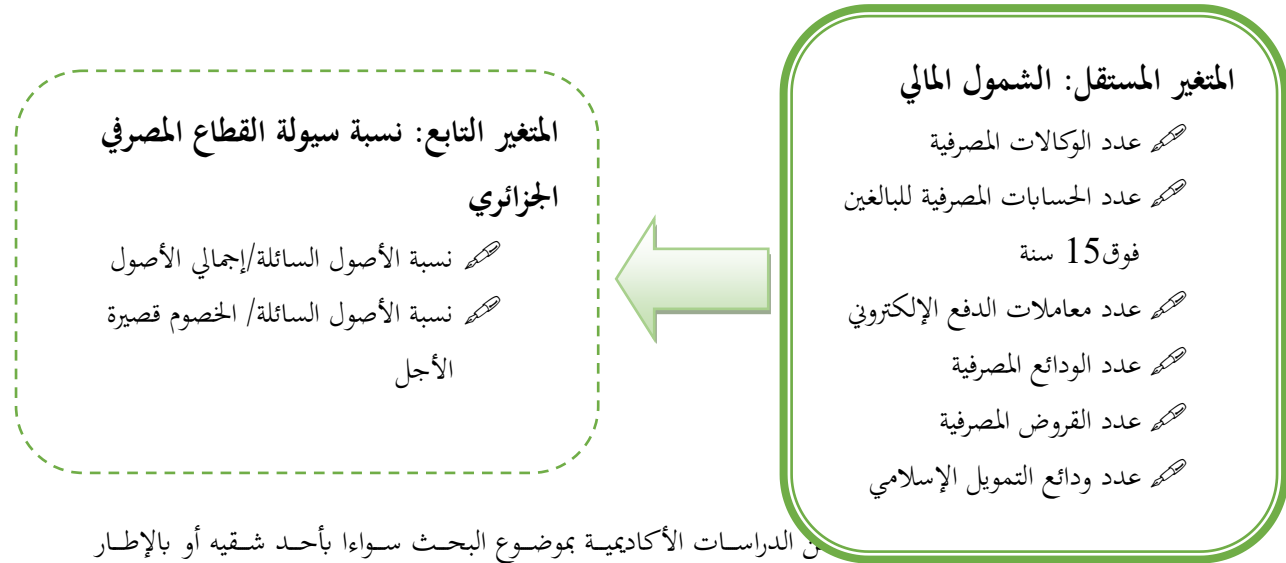
أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في نجاعة سياسات الشمول المالي في تعزيز الوصول المالي وإستقطاب الأفراد والمؤسسات لاستخدام المنتجات والخدمات المصرفية لاسيما الإدخار الرسمي والذي له تأثير مهم على نسبة السيولة في القطاع المصرفي. وتزداد أهمية الدراسة كونها تقدم إضافة بحثية في المجال المصرفي في الجزائر من خلال إجراء دراسة تطبيقية لاختبار تأثير أبعاد الشمول المالي على نسبة السيولة في القطاع المصرفي، لتحديد التحديات التي تعيق تعبئة السيولة المصرفية ومعالجتها لضمان الإدارة الجيدة والفعالة لها لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته مع طبيعة الموضوع والمنهج الإحصائي من خلال تحليل البيانات والمعلومات إحصائيا بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS_{v27}

نموذج الدراسة: تشمل الدراسة متغيرين أحدهما مستقل وهو الشمول المالي والآخر متغير تابع وهو نسبة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري ويمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل التالي:



من الدراسات الأكاديمية بموضوع البحث سواء بأحد شقيه أو بالإطار

العام له، ومن بين الدراسات التي تم الإطلاع عليها:

➤ دراسة إيمان إسماعيل أنور (2021)، بعنوان: "دور الشمول المالي في تعزيز الإدخار"، مقال منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية بمصر، تهدف الدراسة إلى إبراز دور الشمول المالي في رفع كفاءة الخدمات المالية المقدمة ورفع معدلات الإدخار الرسمي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثيرية طردية موجبة بين إمتلاك حساب أو الوصول إليه ومعدل الإدخار، وأوصت الدراسة بالعمل على جذب المزيد من المدخرات إلى المؤسسات المالية الرسمية للإستفادة منها في تحريك النشاط الاقتصادي.

➤ دراسة: SAWSAN KAREEM HODAN & HUSSEIN MOSAED JAWAD (2023) بعنوان: "INDICATORS OF FINANCIAL INCLUSION AND THEIR IMPACT ON BANKING LIQUIDITY IN IRAQ FOR THE PERIOD (2019-2004)", مقال منشور بمجلة: Russian Law Journal، تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة التأثيرية التوازنية بين مؤشرات الشمول المالي وسيولة المصارف العراقية من خلال إجراء دراسة قياسية في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2019 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الإبطاءات الموزعة ARDL وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين مؤشرات الشمول المالي والمتمثلة في: نسبة الكثافة المصرفية، نسبة أجهزة الصراف الآلي إلى عدد البالغين، نسبة الإلتئمان المحلي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وسيولة المصارف كما سجلت الدراسة عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنتشار المصرفي وسيولة المصارف العراقية.

➤ دراسة: Ammara Sarwar, Wajid Alim, Saleh Nawaz Khan (2023) بعنوان: "EXPLORING THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL INCLUSION AND LIQUIDITY CREATION IN THE SAARC COUNTRIES", مقال منشور بمجلة: Journal of Economic Impact، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة الثنائية بين الشمول المالي والسيولة المصرفية في المصارف العاملة بدول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي باستخدام طريقة اللحظات المعممة Generalized Method of Moments (GMM)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير للشمول المالي والمخاطر التشغيلية والسياسة النقدية على خلق السيولة المصرفية وهذه الأخيرة تتأثر عكسيا بالمخاطر المرتبطة بها بالإضافة إلى التضخم والبطالة، لذا أوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق الشمول المالي من أجل توفير السيولة المصرفية اللازمة. وتميزت دراستنا عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية والزمانية للدراسة حيث أجريت على القطاع المصرفي الجزائري وخلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2023 بالإضافة إلى إختلاف أدوات الإحصائية المستخدمة فقد تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي Spss_{v27} مصطلحات الدراسة: الشمول المالي، السيولة المصرفية والقطاع المصرفي الجزائري.

1- مفاهيم أساسية حول السيولة المصرفية

تتوقف سلامة النشاط المصرفي على كمية السيولة لدى المصرف فهي مؤشر يعكس سلامة الرقابة المصرفية والكفاءة في إدارة الموجودات وتشير إلى فعالية المعايير الاحترازية المتعلقة بحماية حقوق المودعين، لذا فموضوع السيولة المصرفية هو محط إهتمام السلطات النقدية والرقابية في أي دولة.

1-1- تعريف السيولة المصرفية

السيولة عموما هي قابلية تحول الأصل إلى نقدية دون خسائر ويطلق عادة عليه مصطلح النقدية "cache money" (بن سويسبي & لعروسي, 2023, ص 288).

وتعد السيولة مصدر ثقة في المصرف فتوفرها يمنح الأمان للمودعين بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في حين تراجعها يعكس حالة الاعسار المالي للمصرف أي عدم القدرة على تسديد التزاماته للمودعين نقدا عند الطلب (اسماعيل, 2023, ص 17).

والسيولة المصرفية هي: " قدرة المصرف في الحصول على نقود حاضرة من أصول تكون قابلة للتحويل إلى نقود حاضرة وبدون خسارة من أجل الوفاء بالتزامات المصرف للغير في الوقت المناسب". (الأفندي, 2018, ص 238).

ويحمل مصطلح السيولة المصرفية في طياته مفهومي وهما (سماعيل, 2023, ص 17):

- ✓ مفهوم كمي: يعبر عن كمية الموجودات الممكن تحويلها إلى نقد في أي وقت للوفاء بالتزامات المصرف دون تأخير.
- ✓ مفهوم نقدي: يعبر عن كميات الموجودات الممكن تحويلها نقدا بشكل سريع مضاف إليها الأموال المتحصل عليها نتيجة الودائع الجديدة.

من التعاريف السابقة نستنتج أن السيولة المصرفية هي قدرة البنك على مواجهة الالتزامات عند استحقاقها دون تحمل خسائر في ظل توظيف أمثل للأصول.

1-2- أهمية السيولة المصرفية: تظهر أهمية السيولة في (الآمام و حسن, 2019, ص 128):

- تعتبر مصدرا لثقة المقترضين والمودعين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لطلباتهم .
- توفر السيولة يجنب البنك الاقتراض من البنوك الأخرى أو الاقتراض من البنك المركزي .
- تمثل السيولة عنصر للأمان والحماية للبنك وتبعده عن خطر الإفلاس.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال .
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وتحمل الخسارة .

1-3- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية :

من بين العوامل التي تؤثر في السيولة المصرفية نجد (الشاعر, 2023, ص 308):

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع: تؤدي عمليات الإيداع بتحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية دورا في تحسين سيولة البنك ، بينما تؤدي عمليات السحب على الودائع الى تخفيض مقدار النقد الموجود لدى البنك واحتياطات البنك لدى البنك المركزي.
- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك : تزداد سيولة البنك إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد .
- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك: يؤثر البنك المركزي على السيولة المصرفية من خلال التأثير في عرض العملة ، ففي حالة قيام البنك المركزي بالتقليل من عرض العملة يؤدي الى تخفيض حجم الأرصدة النقدية أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنك ، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على العديد من الأدوات من بينها رفع نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري، ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي بزيادة عرض العملة .

- رصيد رأس المال الممتلك : يؤثر رأس المال الممتلك على سيولة البنك ، حيث كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس صحيح .

2- مقارنة معرفية حول الشمول المالي

أحدث مصطلح الشمول المالي زخما كبيرا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأصبح من القضايا ذات الإهتمام الكبير والتي غيرت منظور السلطات والهيئات المالية والنقدية المحلية والدولية بكشفها عن زاوية مهمشة من المجتمع يمكنها تهديد مستوى الاستقرار المالي والاقتصادي. لذا إرتأينا في هذا المحور تناول بعض المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي.

2-1- تعريف الشمول المالي:

وردت العديد من التعاريف حول موضوع الشمول المالي من طرف مؤسسات مالية دولية، هيئات نقدية محلية، باحثين اقتصاديين، وارتأينا ذكر تعريفين لأهم المؤسسات المالية الدولية المهتمة بقضايا تحقيق الشمول المالي كما يلي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية وصول الافراد والمؤسسات إلى منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجاتهم بما فيها المدفوعات والمعاملات، الإدخار، الإئتمان والتأمين بأسعار معقولة وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة"(Chitimira & Warikandwa, 2023).

وتعرف المجموعة العشرين G20 بالإشتراك مع التحالف العالمي للشمول المالي AFI الشمول المالي على أنه : "الإجراءات المتخذة من طرف الهيئات الرقابية لتعزيز وصول وإستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"(عودة لفتة و عواد حسين, 2019, ص 83).

ومن خلال ماسبق يمكننا إعطاء تعريف للشمول المالي على أنه: " إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لجميع فئات وشرائح المجتمع وبالأخص الفئات المستبعدة من النظام المالي الرسمي بأسعار معقولة باستمرارية وبكل أمان بالقدر الكافي الذي يلي احتياجاتهم المالية ويتوافق مع تطلعاتهم.

2-2- أهمية وأهداف الشمول المالي:

أثبتت الدراسات الاقتصادية والتجارب الدولية العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي ، وهذا ما ساهم في تصدر الشمول المالي قائمة الإهتمامات والأولويات لدى السلطات النقدية والمالية وعلى رأسها البنوك المركزية، فالشمول المالي يعمل على تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية بحثا عن جودة المنتجات وتنويعها لجذب أكبر عدد من العملاء وتضمينهم داخل الدائرة المالية الرسمية بهدف الحد من الممارسات الموازية للاقتصاد الرسمي، كما يعمل الشمول المالي على تحقيق التوزيع العادل للموارد المالية والاهتمام بالأفراد والمؤسسات وبالأخص الفئات ذات الدخل المحدود، الضعيف وغير المنتظم ومنها فئة النساء والشباب ومساعدتهم على الوصول واستخدام المنتجات المالية الرسمية مما يخلق العديد من فرص العمل وتوليد مصادر متنوعة من الدخل لتحسين المستوى المعيشي والقضاء على الفقر (Banque d'Alger, n.d., p. 2)

لذا يعتبر الشمول المالي من المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الحساسة والتي لها تأثير كبير على الأهداف التنموية فهو يعد عامل تمكين مهم لتحقيقها.

2-3- إستراتيجيات الشمول المالي الرئيسية:

يهدف الشمول المالي إلى تسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بشكل واسع يشمل جميع الفئات في المجتمع لاسيما غير المدججة بالنظام المالي الرسمي بتقديم منتجات ترفع مستوى الاستقطاب والجذب لزيادة الطلب وتشجع على استدامة تطوير الخدمات المالية، لذا يتم الاعتماد على استراتيجيات يمكن من خلالها بلوغ المستوى المطلوب من الشمول المالي وهي (G. VILLARREAL, 2017, pp. 46-49):

- ✓ تصميم منتجات مالية ملائمة: وترتكز على البحث ودراسة خصائص الأفراد والمؤسسات لاسيما محدودي الدخل وذوي الدخل غير المنتظم بطريقة دقيقة للقدرة على التنبؤ باحتياجاتهم والعمل على طرح منتجات تتماشى بشكل أفضل مع رغباتهم وتطلعاتهم المالية.
- ✓ تطوير المؤسسات المالية والمصرفية: تتماشى فكرة الشمول المالي جنبا إلى جنب مع ضرورة الحفاظ على الاستقرار المالي، فبالرغم من وجود مؤسسات غير مصرفية يمكنها المساهمة في تحقيق مستويات أفضل من الشمول المالي إلا أن السياسة العامة في أغلب الدول تميل إلى توسيع تغلغل الشبكة المصرفية وذلك لعاملين أساسيين وهما: نسبة الأصول التي تحتفظ بها المصارف مقارنة بالمؤسسات النظرية بالإضافة إلى عدم وضوح آلية عمل هذه المؤسسات في الكثير من الدول وبالتالي للحفاظ على الاستقرار المالي العام لابد من تطوير المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية لتواكب نهج الشمول المالي.
- ✓ قنوات التوزيع: تتوقف عملية توريد الخدمات المالية على توفر قنوات فعالة تعتمد على تقنيات مالية حديثة تشكل إطارا مؤسسيا مع المصارف تضمن من خلالها هذه الأخيرة الوصول والاستخدام للمنتجات المالية وتعرف بالوكلاء المصرفيين أو المراسلين يتم الاعتماد عليهم لتوفير الخدمات المالية بأقل التكاليف لاسيما تكاليف التشغيل والمعاملات التي يتكبدها عادة الموردون والمستخدمون.
- ✓ التثقيف المالي: إن إستخدام المنتجات المالية لأول مرة يثير القلق والخوف لدى العديد من العملاء لذا لابد العمل على تنظيم وتكثيف الحملات التحسيسية والتوعوية لفائدة جميع الفئات المجتمعية بأهمية الاندماج في النظام المالي الرسمي والفوائد المكتسبة من ذلك، والتعريف بالمنتجات المالية وإبراز مميزاتها.
- ✓ توفير إطار تنظيمي كفؤ: لضمان فعالية الاستراتيجيات المطروحة أعلاه لابد من توفر إطار تنظيمي جيد يضمن الشفافية والإفصاح لتحقيق المساواة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات المالية لاسيما في المناطق النائية والريفية البعيدة ومن أمثلة المؤسسات التي يعتمد عليها في هذا الشأن مكاتب الإئتمان.

3- مساهمة الشمول المالي في تعبئة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري.

3-1- العلاقة بين الشمول المالي وسيولة القطاع المصرفي:

أظهرت الدراسات الأكاديمية والتجارب الدولية دور الشمول المالي كعامل تمكين مهم في تعزيز وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المصرفية والمشاركة الفعالة في الدورة الاقتصادية من خلال توفير السيولة اللازمة لإقامة المشاريع والاستثمارات لتحقيق المستويات المطلوبة من النمو الاقتصادي وبلوغ الأهداف التنموية المرجوة (Hodan & Jawad, 2023, p. 398). لاسيما خدمة الإدخار التي تعمل على امتصاص السيولة خارج القطاع المصرفي وإعادة تعبئتها فيه بشكل فعال. ولكن أنماط الإدخار والغاية منه تتعدد في جميع أنحاء العالم وهي تختلف حسب درجة تقدم الدول ونسبة الوعي والثقة لدى مجتمعاتها، فحسب تقرير مجموعة البنك الدولي لسنة 2017 حول الجوانب الرئيسية للشمول المالي تبين أن 55% من الأفراد المستجوبين من أصل 71% يحتفظون بمدخراتهم المالية لدى مؤسسات مصرفية ومالية رسمية وتهدف إلى ضمان العيش المريح عند الكبر في السن، في حين وجد ما يقارب 21% من أصل 43% من الأفراد المستجوبين في الدول النامية من يعتمد الطرق الرسمية في الإدخار وتبقى فئة كبيرة من المجتمع تستخدم الطرق التقليدية في الإدخار كالإكتناز في المنزل أو شراء العقارات أو المجوهرات أو الإدخار في الماشية ويتم الإدخار من أجل البدء في مشروع أو تشغيله أو توسيعه ويختلف حجم ونوع الإدخار في الدول النامية حسب الجنس ومستوى الدخل (ديمر- كونت وآخرون، 2017، ص 8-9). مما أدى إلى تدني نسب الإدخار كمؤشر للشمول المالي في الدول النامية، وهنا تظهر فعالية الشمول المالي في تغيير الفكر ونمط الحياة في العديد من الدول النامية التي نجحت في وضع سياسات الشمول المالي ناجعة حيث عمل الشمول المالي بهذه الدول على توفير تسهيلات متنوعة تهدف إلى دعم الوصول إلى كافة الخدمات المالية والمصرفية ومن بينها المنتجات الإدخارية خاصة لدى الفئات المحرومة والمهمشة مالياً باتاحة أدوات إدخارية مناسبة لهم. وقد عززت التقنيات المالية الحديثة وليدة إبتكارات الثورة الرقمية في حل الإشكاليات المطروحة في خدمة الإدخار وتمكنت من التغلب على التحديات التي طرحتها الطرق التقليدية في الإدخار لاسيما المتعلقة بالمرونة، الكلفة، سهولة الوصول إليها في حالة الطوارئ أو الحاجة، وهذا ما ساهم بشكل كبير في تعزيز درجة الأمان والموثوقية في المنتجات الادخارية ورفع مستويات الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية. وبالتالي يظهر دور الشمول المالي جليا في زيادة حجم المدخرات المالية الرسمية وخصوصا المدخرات صغيرة الحجم مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الودائع لدى المصارف وارتفاع معدل استقرارها وتقليل الاعتماد على المصادر غير الرسمية التي تتميز بتقلبها خلال الأزمات (أنور، 2021، ص 33-35). فالشمول المالي يعمل على خلق السيولة المصرفية من خلال تمكين الأشخاص من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الإدخار والإقتراض والإئتمان وهذا بدوره يعمل على إتاحة فرص أكبر للمصارف لتوظيف المدخرات المالية في منح القروض وتشجيع المشاريع والاستثمارات مما يعزز توليد السيولة المصرفية من جديد، كما أن الشمول المالي يعمل على توسيع قاعدة الودائع مما يساهم في تقليل مخاطر السيولة المصرفية ويعزز من استقرارها مما يؤدي على زيادة القدرة على الصمود وإدارة الازمات والحفاظ على إستدامة النشاط الاقتصادي (Sarwar et al., 2023, pp. 115-116).

3-2- جهود الجزائر لتعزيز مستويات الشمول المالي وتحسين نسب السيولة في القطاع المصرفي:

عانت الجزائر لسنوات تعود إلى عام 2010 من أزمات متكررة لندرة السيولة على مستوى الوكالات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى، سببت هذه الأزمات المتعاقبة في انخفاض نسبة ثقة الجمهور في سلامة القطاع المصرفي الجزائري وأدى ذلك إلى زيادة ظاهرة الإكتناز عوضا عن إيداعها في الحسابات المالية الرسمية لعدم توفرها عند الحاجة وسادت بذلك ثقافة النقد وهيمن الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الرسمي (شليق، 2021، ص 445). وترجمت هذه الوضعية بتدني مستويات الشمول المالي المسجلة من طرف قاعدة بيانات البنك الدولي وتذيل الجزائر المراتب المتأخرة عالميا.

وبنك الجزائر يعتمد على نسبتين للسيولة مستمدة من المؤشرات التي وضعها صندوق النقد الدولي من أجل تقييم صلابة الأنظمة المصرفية سنة 2006 وهما: نسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول و نسبة الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل(بوطالب، 2025، ص 241).

ولتحسين السيولة في القطاع المصرفي إتخذت الهيئات النقدية والمالية الجزائرية وعلى رأسها بنك الجزائر العديد من المبادرات الاستراتيجية للرفع من مستويات الشمول المالي ، نذكر أهمها في النقاط التالية:

3-2-1- إزالة القيود على عمليات فتح الحسابات البنكية:

من أجل تسهيل العمليات المصرفية لاسيما الإيداع والسحب على حساب الإكتناز، قام بنك الجزائر باصدار تعليمات توجيهية ترافق المؤسسات البنكية العاملة في الجزائر على تجسيد الإستراتيجية الوطنية الموضوعة لتطوير الخدمات المصرفية ورفع مستويات الشمول المالي في الجزائر، ومن بين أهم التعليمات الموجهة في هذا الخصوص، تعليمة رقم: 03-2012 المؤرخة في 26 ديسمبر 2012 والمتعلقة برفع القيود وتسهيل الإجراءات الخاصة بفتح الحسابات المصرفية (تقليل المستندات الداعمة عند إيداع الأموال بخلاف الوثائق المتعلقة باثبات الهوية في إطار المتطلبات التنظيمية المتعلقة بإجراءات اعرف عميلك)، وهذا لما تكتسيه عملية فتح الحساب من أهمية بالغة في تحقيق الاندماج الفعال في الجهاز المصرفي وهذه المبادرة التي قام بها بنك الجزائر تحمل تسمية "الحق في حساب" . كما عكبت هذه التعليمات برامج مشجعة على توسيع المدخرات الوطنية ومنها برنامج الإمتثال الضريبي الطوعي، ولتتمين المساعي نحو تعزيز الشمول المالي وتعبئة المدخرات المالية عزز بنك الجزائر المنظومة النقدية الجزائرية باصدار تعليمتين سنة 2018 تحت رقم: 02 و 03 حيث تؤكد التعليمات الأولى على ضرورة اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تعبئة المدخرات بالعملية الصعبة أما التعليمات الثانية فهي تهدف إلى رفع مستوى الشفافية والمنافسة السليمة بين البنوك بهدف حماية جميع الأطراف المتعاملة معهم لاسيما المودعين لكسب ثقتهم وتعزيز ولائهم(كردوسي، 2025، ص 247-249).

3-2-2- رقمنة الخدمات المصرفية

إن بلوغ المستويات المطلوبة من الشمول المالي يستدعي توفر بنية تحتية متطورة وفي ظل تدني نسبة التغطية البنكية في الجزائر حيث بلغ عدد الوكالات البنكية 1649 وكالة(بنك الجزائر، 2024، ص 47) في حين قدر التعداد السكاني في الجزائر لسنة 2023 ما يقارب 46 مليون نسمة(التعداد السكاني الجزائر 2023، PopulationPyramid.net - د.ت) وبالتالي فحسب مقياس كامرون للكثافة المصرفية نجد أن الجزائر توفر وكالة بنكية واحدة لكل 27895 نسمة وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بالمعدل العالمي والمقدر بفرع لكل 3000 نسمة(عزوز، 2022، ص 133)، لذا إنصبحت إهتمامات السلطات النقدية والمالية

الجزائرية نحو إيجاد سبل بديلة تمكن من تعزيز الوصول إلى الخدمات البنكية والمالية واتخذت من التوجه نحو رقمنة القطاع المصرفي كحل بديل يغني عن فتح الفروع التقليدية لاسيما وان التجارب الدولية أثبتت نجاعة الخدمات المصرفية الرقمية في تمكين الفئات المستبعدة من النظام المالي الرسمي من الوصول واستخدام المنتجات البنكية عبر قنوات رقمية تسمح لهم باقامة مشاريعهم الخاصة وتوليد مصادر دخل ثابتة فالتحول الرقمي يمكن من الحصول على بيانات صحيحة بسرعة واستعمالها بكفاءة في تصميم منتجات وخدمات ملائمة لرغبات واحتياجات الأفراد والمؤسسات لاسيما محدودي الدخل مما يحقق ميزة تنافسية في السوق المالي(حسيني, 2020, ص 111).

وقامت المصارف الجزائرية بتطوير واجهاتها الرقمية وإطلاق العديد من التطبيقات الإلكترونية لفتح حسابات بنكية وتسييرها عن بعد ناهيك عن التطبيقات الخاصة بالمدفوعات الإلكترونية والتي تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته المالية دون عناء التنقل إلى الفروع البنكية. مثل تطبيق wimpay الذي طرحه كل من البنك الوطني الجزائري في البداية وعقبه بنك التنمية المحلية، على أن يتم تعميم هذه الخدمة في باقي البنوك العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري.

3-2-3- إدخال منتجات الصيرفة الإسلامية

تعد المصارف العاملة في الجزائر مصارف ربوية وبالتالي شهدت عزوف الفرد الجزائري عن التعامل معها أو من خلالها تفاديا للوقوع في الربا المحرمة شرعا. فالقيم الدينية تعد من أهم محددات الإقصاء المالي وتندرج ضمن الإستبعاد الطوعي، وبالتالي يتمتع الأفراد عن الإندماج فيها خصوصا فتح حسابات للإدخار(مطايير, 2022, ص 15).

وتماشيا مع المعتقدات الدينية للمجتمع الجزائري تم فتح النوافذ للمعاملات المالية الإسلامية ودعمها بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع الذي يدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي وبهذا توجهت البنوك نحو اعتماد منتجات الصيرفة الإسلامية بفتح شبائيك متخصصة في هذا الشأن ومن ثم تم مواصلة هذا المسعى من خلال إنشاء وكالات بنكية تقدم منتجات وخدمات بنكية إسلامية حصريا. وتم تعزيز البنية التشريعية لضمان الممارسة السليمة لهذا التوجه عن طريق إصدار لوائح تنظيمية جديدة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و تعميقه في 15 مارس 2020 (محافظ بنك الجزائر, 2020, ص 2).

4- الدراسة القياسية:

4-1- طبيعة توزيع متغيرات الدراسة:

تتطلب عملية اختبار فرضيات الدراسة المطروحة معرفة طبيعة البيانات المستخدمة من أجل تحديد نوعية الاختبارات الإحصائية الملائمة، لذا تم إخضاع بيانات الدراسة إلى اختبار Shapiro-Wilk لتحديد طبيعة التوزيع، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (01): اختبار طبيعة التوزيع لمتغيرات الدراسة

أبعاد الدراسة	الإحصاءات	مستوى المعنوية
مؤشرات المتغير المستقل (الشمول المالي)		
عدد الوكالات المصرفية	0,958	0,796
عدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة	0,816	0,108
عدد معاملات الدفع الإلكتروني	0,926	0,567
عدد الودائع المصرفية (ودايع تحت الطلب وودائع لأجل)	0,855	0,210

عدد القروض المصرفية (الموجهة للقطاع العام والخاص)	0,953	0,755
عدد ودائع التمويل الإسلامي	0,850	0,194
نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري	0,813	0,102

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss_{v27}

يتوضح لنا من خلال الجدول أن جميع قيم الاختبار أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha=0.05$) ، مما يعني خضوع جميع متغيرات الدراسة إلى التوزيع الطبيعي، وفي هذه الحالة سيتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة. ولمعرفة فعالية وتأثير المتغير المستقل والمتمثل في الشمول المالي عبر مؤشرات الستة المقترحة في نموذج الدراسة على نسبة سيولة القطاع المصرفية الجزائري كمتغير تابع سيتم استخدام الإنحدار الخطي البسيط بين كل بعد والمتغير التابع بدلا من الإنحدار الخطي المتعدد بسبب إختلاف مقاييس مؤشرات المتغير المستقل وإعطائها نتائج غير مجدية لايمكن من خلالها تحديد مدى التأثير على المتغير التابع بشكل واضح.

4-2- قياس معدل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

وقبل الشروع في اختبار الفرضيات المطروحة إرتأينا اختبار معدل الارتباط بين مؤشرات المتغير المستقل للدراسة والمتغير التابع باستخدام معامل بيرسون كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (02): معدل الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

مؤشرات المتغير المستقل (الشمول المالي)	معدل الارتباط مع المتغير التابع (نسبة السيولة المصرفية)	مستوى المعنوية
عدد الوكالات المصرفية	0,910	0,032
عدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة	0,638	0,246
عدد معاملات الدفع الإلكتروني	0,850	0,068
إجمالي الودائع (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل)	0,936	0,019
إجمالي القروض (الموجهة للقطاع العام والخاص)	-0,722	0,169
إجمالي ودائع التمويل الإسلامي	0,989	0,001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss_{v27}

سجلنا من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة إرتباط قوية وموجبة بين نسبة السيولة المصرفية والمؤشرات التالية: عدد الوكالات المصرفية، إجمالي الودائع المصرفية وإجمالي ودائع التمويل الإسلامي وهي ذات دلالة معنوية حيث تم تسجيل مستوى المعنوية لكل منها أقل من مستوى المعنوية المفترض والمقدر بـ ($\alpha=0.05$)، أما المؤشرين عدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة وعدد معاملات الدفع الإلكتروني فتوضح وجود علاقة طردية ولكن غير دالة معنويا لأن مستوى المعنوية لكلاهما يفوق مستوى المعنوية المفترض والذي تم الإشارة إليه سابقا، في حين تبين وجود علاقة عكسية قوية بين عدد القروض ونسبة السيولة المصرفية إلا أنها غير دالة معنويا هي الأخرى، وتجدر الإشارة إلى أن أقوى العلاقات الارتباطية سجلت بين مؤشر عدد ودائع

التمويل الإسلامي ونسبة السيولة المصرفية بقيمة 0,989 وهي دالة معنوية عند مستوى الدلالة 0,001 وهو أدق من مستوى المعنوية المفترض والمقدر ب ($\alpha=0.05$).

4-3- اختبار فرضيات الدراسة:

للتأكد من صحة اختبار الفرضيات المطروحة تم الاستعانة باختبار ANOVA ONE WAY لمعرفة معنوية العلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل والمتغير التابع كل على حدة، وتحليل نتائج الاختبار في الأخير.

اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الوكالات المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الوكالات المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

جدول (03) تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين مؤشر عدد الوكالات المصرفية ونسبة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري

معامل B	المعيار Beta	مستوى المعنوية	معامل التحديد R2	معامل VIF
-1078,343	-	0,037	0,827	-
0,707	0,910	0,032		1,000
مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
2198,537	1	2198,537	14,372	0,032
458,924	3	152,975		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss_{v27}

يتوضح لنا من خلال الجدول وجود أثر إيجابي لعدد الوكالات المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري، حيث قدر معامل B ب: 0,707 وهو أثر دال معنوية حيث سجلنا نسبة المعنوية أقل من مستوى المعنوية المفترض والمقدر ب ($\alpha=0.05$)، كما أن عامل التحديد R2 يشير إلى أن نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري تتغير بنسبة 82,8% نتيجة تغير عدد الوكالات المصرفية ويمكن التأكد من صحة هذه النتيجة من خلال النظر إلى نتائج التباين حيث نلاحظ أن قيمة التباين التي مصدرها المؤشر الأول (2198,54) أكبر من قيمة التباين التي مصدرها البواقي (عوامل خارجية عن نموذج الدراسة) وهذا يدل على وجود تأثير كبير لهذا المؤشر على المتغير التابع وهو دال معنوية حيث سجل مستوى معنوية (0,032) أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha=0.05$). وبالتالي نؤكد على صحة الفرضية المطروحة برفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل.

اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.

الجدول (04) تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين مؤشر عدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة ونسبة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري

معامل B	المعيار المعامل Beta	مستوى المعنوية	التحديد R2 معامل	تضخم التباين VIF معامل
الثابت	-	0,314	0,408	-
عدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة	0,638	0,246		1,000
مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط	قيمة F	مستوى المعنوية
1082,955	1	1082,955	2,063	0,246
1574,506	3	524,835		
الإنحدار				
البواقي				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss_{v27}

يتوضح لنا من خلال الجدول أثر إيجابي غير دال معنويًا لعدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري، حيث سجلنا نسبة المعنوية أعلى (0,246) من مستوى المعنوية المفترض والمقدر ب $(\alpha=0.05)$ ، ويمكن التأكد من صحة هذه النتيجة من خلال النظر إلى نتائج التباين حيث نسجل أن قيمة التباين التي مصدرها المؤشر الثاني (1082,955) أقل من قيمة التباين التي مصدرها البواقي (عوامل خارجية عن نموذج الدراسة) وهذا يدل على عدم وجود تأثير واضح لهذا المؤشر على المتغير التابع وبالتالي يمكننا استنتاج وجود أثر لكنه غير دال معنويًا لعدد الحسابات المصرفية للبالغين فوق 15 سنة على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري.

إختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد معاملات الدفع الإلكتروني على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد معاملات الدفع الإلكتروني على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.

الجدول (05) تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين مؤشر عدد معاملات الدفع الإلكتروني ونسبة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري

معامل B	المعيار المعامل Beta	مستوى المعنوية	التحديد R2 معامل	تضخم التباين VIF معامل
الثابت	-	0,069	0,723	-
عدد معاملات الدفع الإلكتروني	0,850	0,068		1,000
31,062				
0,009				
المؤشر				
الثالث				

مستوى المعنوية	قيمة F	متوسط	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0,068	7,840	1921,974	1	1921,974	الإنحدار
		245,163	3	735,488	البواقي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spssv27

يتوضح لنا من خلال الجدول وجود أثر إيجابي غير دال معنويًا لعدد معاملات الدفع الإلكتروني على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري، حيث سجلنا نسبة المعنوية أعلى (0,068) من مستوى المعنوية المفترض والمقدر ب ($\alpha=0.05$)، بالرغم من تسجيل قيمة التباين التي مصدرها المؤشر الثالث (1921,974) أكبر من قيمة التباين التي مصدرها البواقي (عوامل خارجية عن نموذج الدراسة). وبالتالي يمكننا استنتاج وجود أثر لكنه غير دال معنويًا لعدد معاملات الدفع الإلكتروني على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري.

إختبار الفرضية الرابعة:

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الودائع المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الودائع المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الجدول (06) تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين مؤشر عدد الودائع المصرفية ونسبة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري

معامل B	المعيار Beta	مستوى المعنوية	معامل التحديد R2	معامل VIF	تضخم التباين
-83,967	-	0,072	0,875	-	-
0,012	0,936	0,019		1,000	
مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية	
2326,073	1	2326,073	21,058	0,019	
331,388	3	110,463			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spssv27

يبين لنا الجدول وجود أثر لعدد الودائع المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري، حيث قدر معامل B ب: 0,012 وهو أثر إيجابي دال معنويًا حيث سجلنا نسبة المعنوية أقل من مستوى المعنوية المفترض والمقدر ب ($\alpha=0.05$)، كما أن عامل التحديد R2 يشير إلى أن نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري تتغير بنسبة 87,5% نتيجة تغير عدد الودائع المصرفية ويمكن التأكد من صحة هذه النتيجة من خلال النظر إلى نتائج التباين حيث نلاحظ أن قيمة التباين التي مصدرها المؤشر الرابع (2326,073) أكبر من قيمة التباين التي مصدرها البواقي (عوامل خارجية عن نموذج الدراسة) وهذا يدل على وجود تأثير

كبير لهذا المؤشر على المتغير التابع وهو دال معنويا حيث سجل مستوى معنوية (0,019) أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha=0.05$). وبالتالي نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدمي.

إختبار الفرضية الخامسة:

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد القروض المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد القروض المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الجدول (07) تحليل الانحدار الخطي البسيط بين مؤشر عدد القروض المصرفية ونسبة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري

معامل B	المعامل Beta	مستوى المعنوية	التحديد R2	معامل VIF	معامل
402,409	-	0,127	0,521	-	الثابت
-0,033	-0,722	0,169		1,000	عدد القروض (لموجهة للقطاع العام والخاص)
مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط	قيمة F	مستوى المعنوية	المؤشر الخامس
1384,366	1	1384,366	3,262	0,169	الانحدار
1273,095	3	424,365			البواقي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss_{v27}

يبين لنا الجدول الأثر العكسي للقروض المصرفية على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري، حيث قدر معامل B بـ: (-0,033) وهو أثر غير دال معنويا حيث سجلنا نسبة المعنوية أعلى (0,169) من مستوى المعنوية المفترض والمقدر بـ ($\alpha=0.05$)، وبالنظر إلى نتائج التباين نسجل أن قيمة التباين التي مصدرها المؤشر الخامس (1384,366) أكبر من قيمة التباين التي مصدرها البواقي (عوامل خارجية عن نموذج الدراسة) وهذا يدل على وجود تأثير لهذا المؤشر على المتغير التابع إلا أنه غير دال معنويا حيث سجل مستوى معنوية (0,169) أعلى من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha=0.05$).

إختبار الفرضية السادسة:

الفرضية العدمية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد ودائع التمويل الإسلامي على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد ودائع التمويل الإسلامي على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الجدول (08) تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين مؤشر عدد ودائع التمويل الإسلامي ونسبة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري

معامل B	المعامل Beta	مستوى المعنوية	التحديد R2	معامل VIF	المؤشر السادس
الثابت	-	0,002	0,979	-	عدد ودائع التمويل الإسلامي
0,080	0,989	0,001		1,000	
مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط	قيمة F	مستوى المعنوية	الإنحدار
2601,859	1	2601,859	140,381	0,001	
55,603	3	18,534			البواقي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spssv27

نسجل من خلال الجدول وجود أثر لعدد ودائع التمويل الإسلامي على نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري، حيث قدر معامل B ب: 0,080 وهو أثر دال معنويا حيث سجلنا نسبة المعنوية أقل من مستوى المعنوية المفترض والمقدر ب ($\alpha=0.05$)، كما ان عامل التحديد R2 يشير إلى أن نسبة سيولة القطاع المصرفي الجزائري تتغير بنسبة 97,9% نتيجة تغير حجم ودائع التمويل الإسلامي ويمكن التأكد من صحة هذه النتيجة من خلال النظر إلى نتائج التباين حيث نسجل أن قيمة التباين التي مصدرها المؤشر السادس (2601,859) أكبر من قيمة التباين التي مصدرها البواقي (عوامل خارجية عن نموذج الدراسة) وهذا يدل على وجود تأثير كبير لهذا المؤشر على المتغير التابع وهو دال معنويا حيث سجل مستوى معنوية (0,001) أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha=0.05$).

الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الجزائري عرف أزمت في السيولة على مستوى مؤسساته المصرفية شكلت عامل مهم في تراجع الثقة المصرفية لدى المجتمع الجزائري، وسجلت الجزائر أيضا نسب متدنية من الشمول المالي حسب قاعدة بيانات البنك الدولي تعود إلى عوامل متعددة منها تدني نسبة تغطية الشبكة البنكية، تراجع الثقة المصرفية، تدني مستوى التثقيف المالي وعدم ملائمة المنتجات المالية المقدمة لاحتياجات ورغبات الأشخاص وغيرها من العوامل التي عملت الجزائر عبر هيئاتها المالية والنقدية على معالجتها وتدارك الوضعية المسجلة، حيث تم الأخذ بالعديد من الآليات التي تمكن من رفع مستويات الشمول وإمتصاص السيولة خارج القطاع المصرفي الجزائري ومن أهمها: تمكين الأشخاص سواء أفراد او مؤسسات من الوصول وإمتلاك الحسابات المصرفية وتسهيل الإجراءات كما تم التوجه نحو رقمنة القطاع المصرفي وتشجيع المصارف الجزائرية على إدخال التقنيات المالية الحديثة في تقديم المنتجات والإستفادة من الخدمات المالية الرقمية، وإدخال المنتجات المصرفية الإسلامية إلى السوق المصرفية الجزائرية لجذب المزيد من العملاء وتوسيع الدائرة المالية الرسمية عن طريق طرح منتجات وخدمات مالية إسلامية تتوافق مع متطلبات المجتمع الجزائري وتلبي احتياجاتهم المالية.

أما الدراسة القياسية التي أجريناها على القطاع المصرفي الجزائري لقياس فعالية مؤشرات الشمول المالي على نسبة السيولة فيه خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2023 بينت أن نسبة سيولة الجهاز المصرفي تتأثر بزيادة عدد الوكالات المصرفية وعدد الودائع

المصرفية تأثيرا إيجابيا ولكن يعود الأثر الأكبر إلى زيادة حجم ودائع التمويل الإسلامي نتيجة فتح النوافذ الإسلامية والوكالات المصرفية الإسلامية وهذا ما يؤكد قوة العقائد الدينية في التأثير على قرارات المجتمع الجزائري وإقباله على المنتحات المالية الإسلامية ، في حين كان لعدد الحسابات المصرفية وعدد معاملات الدفع الإلكتروني أثر إيجابي غير دال معنويا على نسبة السيولة المصرفية يمكن تفسيره بعدم وجود علاقة مباشرة بين هذه المؤشرات ونسبة السيولة إلا أنه لا يعني عدم فعالية هذه المؤشرات كآليات ناجعة في زيادة نسب الإدماج المالي مما يؤدي إلى إرتفاع حجم الودائع المصرفية وبالتالي تحسين سيولة القطاع المصرفي، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير معنوي لعدد القروض المصرفية على نسبة السيولة المصرفية وتجدد الإشارة إلى أن معنوية العلاقة العكسية لم تظهر في النموذج المقترح، ويمكن أن تظهر في حالات أخرى وهذه العلاقة هي علاقة طبيعية وتقتضي تحقيق التوازن الجيد بين إدارة السيولة المصرفية ومنح القروض المصرفية لتحقيق الاستقرار المصرفي وبلوغ الأهداف التنموية. وتقتح الدراسة ما يلي:

- تكتيف الجهود والمساعي لتوسيع نطاق الشمول المالي واستغلال التقنيات المالية الحديثة.
- سن القوانين وتحديث الأطر التنظيمية المساعدة في دعم سياسات الشمول المالي لاسميا المتعلقة بحماية المستهلكين.
- النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري عن طريق نشر الوعي المالي وإقامة مبادرات تحسيسية وتوعوية لرفع مستويات الثقافة الرقمية والمالية لدى الفرد الجزائري.
- دراسة الإحتياجات المالية أفراد المجتمع الجزائري بشكل دقيق والعمل على تصميم منتجات مصرفية تتوافق مع متطلباته ورغباته المالية.

المصادر والمراجع:

❖ باللغة العربية:

➤ الكتب:

- اسماعيل، ع. س. (2023). مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية. دار التعليم الجامعي.
- الأفندي، م. أ. (2018). الاقتصاد النقدي و المصرفي. مركز الكتاب الأكاديمي.

➤ مقالات علمية:

- الآم، ص. ا. م. أ. وحسن، م. ع. (2019). تأثير السيولة المصرفية في الأداء—دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد، 1(122)، 125-140.
- أنور، إ. إ. (2021). دور الشمول المالي في تعزيز الادخار. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 7(1)، 1-52.
- بن سويس، ح. و. لعروسي، م. (2023). أثر أزمة السيولة في الجزائر على مفهوم الشمول المالي خلال الفترة 2019-2021. التكامل الاقتصادي، 11(1)، 287-300.
- حسيني، ج. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16(2)، 97-114.
- الشاعر، م. ع. ع. س. م. (2023). تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية. مجلة البحوث التجارية، 45(4)، 301-324.

- شليق, ر. (2021). وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, 07(01), 441-456.
- عزوز, أ. (2022). إشكالية تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2012_2020. مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2, 17(1), 117-136.
- عودة لفتة, ر. و عواد حسين, س. (2019). آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق, مجلة كلية مدينة العلم الجامعة. مجلة كلية مدينة العلم الجامعة, 11(01), 80-93.

➤ الرسائل والأطروحات الجامعية

- بوطالب, ع. (2025). تأثير سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي دراسة حالة الجزائر [تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي شعبة العلوم الاقتصادية]. جامعة أم البواقي.
- كردوسي, م. (2025). آليات تطوير وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية-دراسة حالة: عينة من وكالات بنوك عمومية بولاية قالمة- [تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي شعبة العلوم الاقتصادية]. جامعة 8ماي1945.

➤ تقارير:

- بنك الجزائر. (2024). التطور الاقتصادي والنقدي. (ISSN 2830-9391)
- ديمير- كونت, آ., كلاير, ل., سينجر, د., أنصار, س., & هيس, ج. (2017). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017- قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. مجموعة البنك الدولي.
- محافظ بنك الجزائر. (2020). بيان محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020. بنك الجزائر.

موقع إلكتروني:

- 2023 —PopulationPyramid.net. (n.d.). Retrieved 4 July 2025, from <https://www.populationpyramid.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/2023/>

❖ باللغة الأجنبية:

- Banque d'Alger. (n.d.). Brochure sur l'inclusion financière.
- Chitimira, H., & Warikandwa, T. (2023). Financial Inclusion Regulatory Practices in SADC: Addressing Prospects and Challenges in the 21st Century. Taylor & Francis.
- G. VILLARREAL, F. (2017). Financial inclusion of small rural producers. Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC).
- Hodan, S. K., & Jawad, H. M. (2023). INDICATORS OF FINANCIAL INCLUSION AND THEIR IMPACT ON BANKING LIQUIDITY IN IRAQ FOR THE PERIOD (2004-2019). Russian Law Journal, 11(4), Article 4.
- Sarwar, A., Alim, W., & Nawaz Khan, S. (2023). EXPLORING THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL INCLUSION AND LIQUIDITY CREATION IN THE SAARC COUNTRIES. Journal of Economic Impact, 5(1), 114-122.